

مكانة قرار 19 سبتمبر 1958 في مسار ومصير الثورة الجزائرية

لعوج لصر الدين

جامعة سيدي بلعباس، yobi_salah@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2017/06/25؛ تاريخ القبول: 2018/06/01

Abstract:

Friday 19/09/1958 the official announcement about the birth of the interim government of the Algerian Republic, historic and fateful decision, the most important station in the history of the Algerian revolution, contributed to local, regional and international circumstances in crystallized, identified Revolution functions in the exercise of the executive power of the Algerian state until the liberation of the country and placed her five principles underlying the overall policy statement, painted her specific goals in four critical areas politically, militarily, diplomatically, media.

The importance of the decision of its establishment, and the multiplicity of advantages, for this Algerians and foreigners was all creative everybody in his position and assessment, as a revival of the Algerian state, we draw him four dimensions:

* HUMAN: It reflects the creative nature and capacity of the November generation also the ability of challenge in various fields.

* HISTORICAL: Linked to the historical legacy of the Algerian state before 1830.

* IDIOLOGICAL: Linking Algeria to the Arab-Islamic civilization.

* **DIPLOMATIC:** confirmed therepresentativeness of the interim government of the Algerian Republic, and embarrassed in front of the world public opinion, achieved a brilliant success, making it certainly one of the most Arab and African diplomats sophisticated, formed the core strength of the revolution worldwide, and completed the talk of the difficult negotiations with the French governments with much maturity, originality the courage, conciliation between the rigor and realism, and achieved Algeria's victory indicating strength to put end to one hundred and thirty-two years of prison, conquer colonization racist, achieve independence it enjoys the Algerian state with full sovereignty, and the recognition of unity territorial border of Algeria in the vast historical and full, and the recognition of the unity of the Algerian people and the historic character of the Amazigh, Arab-Islamic dimensions civilizations.

Keyword:

- The decision to establish a provisional government of the Algerian Republic; Importance; Human; historical; ideological; diplomat.

ملخص المقال:

كان الإعلان الرسمي في يوم الجمعة 19/09/1958 عن ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قرارا تاريخيا مصيريا، مثل أهم محطة في تاريخ الثورة الجزائرية، ساهمت ظروف محلية وإقليمية ودولية في بلورته، وحددت الثورة مهامها في ممارسة السلطة التنفيذية إلى حين تحرير الوطن، ووضعت لها خمسة مبادئ أساسية في بيان سياستها العامة، ورسمت لها أهدافا محددة في المجالات الحيوية: سياسيا، عسكريا،

اجتماعيا، ثقافيا، دبلوماسيا وإعلاميا، أجمع الفاعلون والملاحظون وبعض الدارسين على أهمية قرار تأسيسها وتعدد مزاياها، وتفنن كل في موقعه في تقييمه، باعتباره إحياء للدولة الجزائرية، نستخلص منها أربعة أبعاد حضارية:

-إنساني يعكس الطبيعة الخلاقة لجيل نوفمبر وقدراته في التحدي في مختلف الميادين.

-تاريخي يرتبط بإحياء الإرث التاريخي للدولة الجزائرية قبل 1830.

-إيديولوجي يربط الجزائر بانتمائها الحضاري العربي الإسلامي.

-دبلوماسي محور هذه الأبعاد الحضارية، حيث أكدت الصفة التمثيلية للحكومة المؤقتة

للمهورية الجزائرية أمام الرأي العام العالمي، وحقت نجاحا ساطعا مما جعلها يقينا من أكثر الدبلوماسية العربية والإفريقية تطورا، وشكلت جوهر قوة الثورة عالميا، وأنجزت مهمة المفاوضات الشاقة مع الحكومة الفرنسية بكثير من الرشد والأصالة والشجاعة والتوفيق بين الصرامة والواقعية، وحقت للجزائر نصرا مبينا قوامه وضع حد لمائة وإثنين وثلاثين سنة من سجن وقهر استعمار استيطاني، وتحقيق الاستقلال تتمتع فيه الدولة الجزائرية بكامل سيادتها، والاعتراف بالوحدة الترابية للجزائر في حدودها التاريخية الشاسعة والكاملة، والاعتراف بوحدة الشعب الجزائري وشخصيته التاريخية ذات البعد

الأمازيغي العربي الإسلامي، وكانت كل مهامها عشية الاستقلال منجزة، رغم نهايتها الأليمة في ظل الصراع حول السلطة مع العسكريين في مرحلة الانتقال من الثورة إلى الدولة.

الكلمات المفتاحية: تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية؛ أبعادها الإنسانية؛ التاريخية؛ الإيديولوجية؛ الدبلوماسية؛ فشل في تحقيق الانتقال من الثورة إلى الدولة.

مقدمة:

أعلن رسميا في يوم الجمعة 19/09/1958 قرارا تاريخيا مصيريا من الجزائر، ومن ثلاث عواصم عربية في آن واحد: القاهرة، تونس، والرباط يبشر بقيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد مائة وثمانية وعشرين سنة من الإقصاء، وأعلنت قيادة الثورة أن مقرها الرسمي بالجزائر، وليست حكومة منفي، باستثناء ظروف الحرب التحريرية التي يمكن أن تجعلها مؤقتا في أي بلد صديق (بجاوي محمد، 2005،: 106 - 110)

ومثل هذا التحول في المؤسسات السياسية للثورة من لجنة التنسيق والتنفيذ إلى حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية أهم محطة في تاريخ الثورة الجزائرية (1954-1962)، فما هي مكانته في تطور مسار الثورة ومصيرها؟

أولا: ظروفه:

أصبح معلوما تاريخيا أن هذا الإعلان لم يكن وليد الصدفة ولا المفاجأة - كما تصور أحد قادة الثورة- (كافي علي، 1999:225)،

ولكنه ظل أملا منذ انطلاق الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954، وساهمت عدة ظروف محلية وإقليمية ودولية في بلورته منذ مؤتمر الصومام في 20/08/1956، ونوقش في اجتماع المجلس الوطني للثورة بالقاهرة في 27/08/1957، الذي فوض لجنة التنسيق والتنفيذ لتحقيقه متى توفرت الشروط (المدني أحمد توفيق، 1982: 399)، وليس مجرد قرار انفرادي اتخذته اللجنة (لونيس إبراهيم، 2007: 87)، كما كان من أهم توصيات مؤتمر طنجة المغربي بين 27-30 أبريل 1958 (MeynierGilbert, 2002: 566-567)، فقد جاء لتكريس الأمر الواقع، الذي يتمثل في النظام الثوري البديل الذي أقامته جبهة وجيش التحرير الوطنيين وسط الشعب داخل الجزائر وخارجها بل بفرنسا ذاتها (عباس محمد، 2007: 445)، ووصف هذا الاجتماع حكومة الجمهورية الجزائرية بـ " المؤقتة Provisoire " لأن حق تعيين المؤسسات النهائية للدولة الجزائرية يعود إلى الشعب، والثورة كانت تؤمن بضرورة إعادة الكلمة للشعب بعد تحرير البلاد، وانتزاع حقه في التعبير عن رأيه بكل حرية، وهو صاحب التزكية الشرعية (بجاوي محمد، 2005: 79).

ثانيا: مهامها:

حددت الثورة مهام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في ممارسة السلطة التنفيذية للدولة الجزائرية إلى حين تحرير الوطن، وهي مسؤولة أيضا على قيادة الحرب التحريرية، وتسيير مصالح الأمة، والإشراف على العلاقات الدبلوماسية، وتعيين الوظائف المدنية والعسكرية، ومناقشة الميزانية والمصادقة عليها، واستدعاء المجلس الوطني

للثورة الجزائرية لعقد دورات استثنائية، وبالمقابل فهي مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية (Haroun Ali, 2000: 220)
ثالثا: مبادئها:

ووضعت الثورة الجزائرية خمسة مبادئ أساسية يركز عليها بيان السياسة العامة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 28/09/1958 م وهي: أمانة المجاهد، هذه هي الأسس التي تركز عليها سياسة الحكومة، المجاهد، (1984) : 6-7

1/ الوفاء للماضي: ببعث الدولة الجزائرية التي أسقطها الغزو الفرنسي سنة 1830 م.

2/ الوفاء للشعب المكافح من أجل الحرية والعدالة والتحرر الاجتماعي والتحرير الوطني.

3/ تحميل فرنسا مسؤولية تهديد الأمن والسلم العالميين، ودعوتها لوضع حد لهذه الحرب الاستعمارية والاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال وحرية تقرير مصيره بيده.

4/ الالتزام بثوابت الثورة كما رسمها بيان أول نوفمبر بتأكيد الانتماء الحضاري بإيمانها بالوحدة الفيدرالية المغربية، واعتزازها بالقومية العربية باعتبار الجزائر جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الذي لا يمكن أن تفصل عنه، وتضامنها التحرري مع الشعوب الأفرو- آسيوية، وتقديرها

الإنساني لكل الأحرار الديمقراطيين في فرنسا والعالم ضد كل تعصب عرقي عنصري أو طائفي ديني.

5/ تحديد مسؤولياتها تجاه تسوية القضية الجزائرية مع فرنسا، مجددة التزامها بالحقوق المشروعة للأقلية الأوروبية، واحترام سيادة الدولة الجزائرية، والتزام سياستها في الميدان الدولي باحترام ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقيات جنيف الخاصة بأسرى الحرب.

رابعاً: أهدافها:

رسمت الثورة الجزائرية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أهدافاً محددة في المجالات الحيوية الأربعة التالية:

(1) سياسياً: تعزيز إيمان الشعب بالاستقلال الوشيك، ورفع معنويات المناضلين والمجاهدين في مواجهة مشروع استفتاء فرنسا بدستور الجمهورية الخامسة يوم 28/09/1958 الذي تضمن تكريس الأسطورة الاستعمارية "الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا".

(2) عسكرياً: تدعيم قدرات الشعب النضالية مالياً ومادياً خاصة، بما يقضي على آمال الجنرال "شارل ديغول" في الحسم العسكري.

(3) دبلوماسياً: نفي الدعاية الاستعمارية المغرضة، التي تتهم جبهة التحرير الوطني بأنها "تمارس الحرب من أجل الحرب" والظهور بوجه

قانوني جديد معترف به على الساحة). Harbi Mohamed,
184-189 : 1980 الدولية يخرج علاقات فرنسا الدولية)

4) إعلاميا: تدعيم وسائل الدعاية الإعلامية الثورية التي وضعها مؤتمر الصومام الخاصة بالصحافة المكتوبة (المجاهد باللغتين العربية والفرنسية اللتان ظهرتتا مكان المقاومة الجزائرية وأصبحتا اللسان المركزي لجهة التحرير الوطني منذ جوان 1956)، والإذاعة، ولجان الدعاية الداخلية والأخبار، ومكاتب الإعلام التابعة لبعثات جبهة التحرير الوطني في الدول العربية والأجنبية، حيث تم إدماج هذه المكاتب في أجهزة وزارة الإعلام، وأضيف إليها وكالة الأنباء الجزائرية والسينما والمسرح (عواطف عبد الرحمان، 1985: 53-55).

خامسا: أهمية ومزايا تأسيسها:

مهما واجهت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1958-1962) من أزمات هيكلية وصراعات شخصية، وضغوط محلية وإقليمية ودولية، وبعيدا عن كل تفسير تشاؤمي - عن قصد أو غير قصد- (لونيسى إبراهيم، 2007: 87-101)، لأنها أزمات طبيعة ترافق كل عمل ثوري، فقد أجمع الفاعلون والملاحظون وبعض الدارسين على أهمية قرار تأسيسها وتعدد مزاياه منها أنها:

- مثلت نقلة نوعية لكفاح الشعب الجزائري على مختلف الأصعدة دبلوماسية، قانونيا، سياسيا، عسكريا، وسوسيو- ثقافيا(دحلب سعد، دون تاريخ: 82-83).

- شكلت تطورا طبيعيا لمسار الحرب التحريرية، سمح برفع الحرج عن المتعاطفين مع القضية الجزائرية عبر العالم بخلق صفة "المتنرد خارج القانون" واستبدالها بصفة "المناضل التحرري" صاحب القضية العادلة في إطار حق الشعوب في تقرير مصيرها(عباس محمد، 2007: 442).

- كانت بمثابة إعلان الاستقلال من جانب واحد، تكريسا لانتصارات الشعب الجزائري بقيادة جبهة وجيش التحرير الوطنيين طوال أربع سنوات في مختلف الميادين التنظيمية، السياسية، والعسكرية، والدبلوماسية(شريط الأمين، 1998: 102).

- وفرت من جهة صفة الشرعية الدولية لجبهة التحرير الوطني، ومن جهة ثانية بعثا وإحياء جديدا للدولة الجزائرية (بجاوي محمد، 2005: 149-161)، ومن جهة ثالثة تجسيد الوصية مؤتمر طنجة المغربي في 27-29 أبريل 1958، لإرضاء الحكومتين المغربية والتونسية من أجل الإسراع بالحل التفاوضي مع الحكومة الفرنسية

(، ومن جهة رابعة 143-150 : 2003 Kaddache Mahfoud،

استجابة لنداء العروبة الصارخ الذي تصاعد في كل أرجاء الوطن العربي (المدني أحمد توفيق، 1982: 402-404)، وشكل في الأخير مبادرة

دبلوماسية دولية للاستفادة من صراع الحرب الباردة والتعايش
السلمي (فورجي ميشيل، 2008: 366 صفحة).

فكان هذا الإعلان بشرى سعيدة لكل الجزائريين، أعاد زرع الأمل في
قلوبهم بقرب انتهاء الحرب الاستعمارية المدمرة، وعودة السيادة بعد أن صارت
لهم حكومة كبقية دول العالم، وكان له صدى عميق انتشر من أعماق الجزائر
إلى ضفاف نهر السين بفرنسا ذاتها، ومنها إلى مختلف مناطق العالم ومؤسساته
الدولية (عباس فرحات، 2010: 320-323). تفنن الفاعلون الجزائريون
والأجانب كل في موقعه في تقييمه، حيث:

- وصفه أحد أبطاله المؤسسين نائب الرئيس ووزير القوات المسلحة في
هذه الحكومة الوليدة الأولى "كريم بلقاسم" قائلا:

« ... أجد يوم في ثورتنا بعد فاتح نوفمبر 1954 ... هو تتويج
لأحداث وانتصارات على فرنسا أن تقدر نتائجها أحسن تقدير... وهو
تجسيد لوجود الأمة الجزائرية، وإعلانا-من جانب واحد- عن نهاية
السيادة الفرنسية رسميا... » (المجاهد، 1984: 7).

- وتفنن وزير الشؤون الثقافية في هذه الحكومة المؤقتة الأولى " المدني
أحمد توفيق في وصفه قائلا:

« وهكذا انطلقت القنبرة وخرج البارود - حسب تعبير الأمير
عبد القادر- من فوهة البندقية فلن يرجع لها أبدا، وخرجت الجزائر
للعالم مجاهدة، عاملة، ساعية، ذلت الصعوبات، وحطمت العراقيل،

ورفعت علم الاستقلال، وحققت للشعب حريته وسعادته وكرامته،
فطوبى للأحرار المجاهدين» (المدني أحمد توفيق، 1982: 401).

- واعتبره أحد شيوخ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في مذكراته:

« ... دليل قاطع على أن الثورة دخلت طورها الحاسم
والأخير...» (العقون عبد الرحمان، 2000: 65

- وعبر أحد الفاعلين الفرنسيين عن الرأي العام الفرنسي غداة الإعلان
عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قائلا:

« ... إن الجبهة جعلت العالم يعتقد بأنها أنجبت حكومة شرعية
على رأس جيش (PaillatClaude, 1961: 157) مظفر...».

- ويعترف المجاهد "علي كافي" - رغم معارضتها المبدئية لهيكله هذه
الحكومة - بأهمية الحدث قائلا:

« كان حدثا هاما وتاريخيا حرك نفسية الشعب والجيش، ويمكن
اعتباره وسيلة تكتيكية تهدف إلى خلق جهاز رسمي له صلاحيات قيادة
دولة، كما يمكن اعتباره محاولة مسؤولية لفتح الباب أمام مفاوضات أو
حوار لجس نبض نية السلطات الفرنسية خاصة بعد مجيء شارل ديغول
» (كافي علي، 1999: 227).

- ووصفها أحد مهندسيها باعتبارها:

« بعثا للسيادة الجزائرية، فكأنحدثا تاريخياله نفس التأثير في الجزائر وفرنسا والعالم بأسره مثل أول نوفمبر 1954 ... جبهة التحرير الوطني تسير قدما بعيدة على أن تنكسر أو تقهر... صورة مسبقة عن الجزائر المستقلة...» (دحلب سعد، دون تاريخ: 82-83).

سادسا: أبعاده الحضارية:

نستخلص منه مجموعة من الأبعاد الحضارية، نلخصها في أربعة أساسية وهي:

(1) البعد الإنساني:

ثروة بشرية ثورية أفرزها جيل نوفمبر 1954، بحيث كان لهذا الجيل اعتقاد راسخ بقوة الإنسان الجزائري الجديد، الذي أصبح له هدفا غالبا يعيش من أجله في الحياة وهو النصر، الحرية والاستقلال، ويموت من أجله في النضال وهو الاستشهاد في سبيل الله والوطن، كما ساهمت العناصر الثلاثة في البعد الإسلامي لثورة أول نوفمبر وهي: " الدين والجهاد والوطن" (فركوس صالح، 2007: 143-150) في إحداث ثورة نفسية وجدانية في المجتمع الجزائري، جعلته يتمتع بخصال الواجب والبطولة وروح التضحية، ويؤمن أن الجزائر تحمل رسالة حضارية خاصة، تجعل من الشعب الجزائري شعبا منقذا للإنسانية من خطر الاستعمار، يحق له أن يطلب من شعوب العالم تضامنا ظرفيا لا مشروطا (حربي محمد، 2004: 296)، وبرهن للعالم أن الجزائر تزخر بقدرات وطاقات بشرية في مختلف المجالات، حيث أثبت مهندسوا الدبلوماسية

الجزائرية نجاحا باهرا في استيعاب لعبة العلاقات الدولية، وتوظيفها لصالح تدويل القضية الجزائرية، وإثبات عدالتها في إطار حق الشعوب في تقرير مصيرها (بوضربة عمر، 2010-2011: 184)، ويمثل "كريم بلقاسم" (Hamdani Amar, 1973 : 35-42)

أتمودجا لهذا النجاح الدبلوماسي، فرغم رفضه في البداية (Courrière Yves, 1971: 45)، سرعان ما أصبح بصرامته العسكرية دبلوماسيا بارعا، وأعطى دفعا قويا للدبلوماسية الثورية، حيث بدأ بإعادة تنظيم وزارة الخارجية في مقرها بالقاهرة، بأكثر عقلانية وصرامة ومحاسبة، حيث فرض على كل ممثل في الخارج تقديم تقرير مفصل عن نشاطه، وأحاط نفسه بمساعدين من كبار الدبلوماسيين، وركز في بداية حملته على البلدان الاشتراكية، حيث كانت زيارته التاريخية إلى الاتحاد السوفياتي في أبريل 1960 ومنها إلى الصين وفيتنام وكوريا الديمقراطية، والتي ستظهر آثارها خاصة من خلال تقرب الرئيس السوفياتي " نيكيتا خروتشوف " من "كريم بلقاسم" إلى جانب الرئيس اليوغسلافي

"جوزيف تيتو" والرئيس الهندي " نهرو" خلال زيارتهم إلى نيويورك لحضور الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة (بلحاج صالح، 2010، : 342).

(2) البعد التاريخي:

وهو البعد الأشمل لاقتراحه بإعلان الجمهورية الجزائرية الذي يعني ضمينا انبعث جديد للدولة الجزائرية بعد إقصاء لمدة مائة وثمانية وعشرين سنة، فكانت بمثابة الإشعاع الذي سطع في سماء الجزائر، واحتضنها الشعب الجزائري، ومارست صلاحياتها في الداخل والخارج، وسارع الأشقاء والأصدقاء إلى الاعتراف بها والوقوف إلى جانبها في المحافل الدولية فور الإعلان عنها، ولاعتبارات تاريخية كانت بمثابة تذكرة تاريخية لتحدي الجنرال "شارل ديغول" الذي كان قد أعلن عن حكومته المؤقتة لفرنسا الحرة بالجزائر يوم 03/06/1944، ومناسبة لإعادة تعيين الزعماء المعتقلين في الحكومة كأعضاء شرفيين، واستنجدت السياسة بالتاريخ في حيثيات هذا الإعلان كبعث وإحياء رسمي للدولة الجزائرية، كما جاء في المذكرة التي وزعت على العديد من الدول مع الإعلان الرسمي عن تشكيل الحكومة المؤقتة:

«...إن الدولة والحكومة الجزائريتين اللتين يشرفنا طلب الاعتراف بهما لا تشكلان كيانات قانونية جديدة، ولكنهما مؤسستان قديمتان بعثتا من جديد، فلا يتعلق الأمر بالاعتراف بدولة جديدة وإنما بتكريس الإحياء الشرعي لدولة سابقة الوجود...»

(زوزو عبد الحميد، 2009: 383-425).

صححت الثورة الجزائرية من خلال هذا الإعلان أزمة الهوية التي عرفتها الدولة الجزائرية خلال العهد العثماني (1519-1830)، نتيجة إعطاء العثمانيين الأولوية للوحدة الترابية للدولة الجزائرية، وفشلها في

تحقيق الوحدة الشعبية، وعدم انسجامها مع مطامح الشعب العميقة (شويتام أرزقي، 2009: 38-40)، بينما كان الشعب الجزائري قد وجد مناسبة تاريخية لتجاوز النظام الاستعماري القائم، والتعبير بقوة عن طموحاته في إقامة نظام جديد منبثق من أعماقه، ومعبر تعبيراً صادقاً عن واقعه وحاجته للتطور والتغيير وإعادة بناء دولته الجديدة، في شخص "الأمير عبد القادر" الذي وفر النموذج الشعبي لبعث الدولة الجزائرية الجديدة في الثورة الجزائرية (أمانة المجاهد، « المجتمع الريفي والطاقة الثورية»، المجاهد، 1984: 11-12)، ومن هنا وفقت الثورة الجزائرية بين الوحدة الترابية للجزائر في بناء الدولة الجزائرية في العهد العثماني، وبين الوحدة الشعبية في بناء الدولة الأمة في عهد "الأمير عبد القادر" (بلبروات بن عتو، 2005: 219-228)، وأصرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على سيادة الدولة الجزائرية مبدأ وعملاً، بحيث أكدت على إبراز السيادة الجزائرية في الميدان الدولي، وتجسيدها العملي بثلاث طرق قانونية وهي: (أمانة المجاهد، « وضعية الجزائر الدولية ونواحيها القانونية»، المجاهد، 1984: 3).

1/ الإعلان عن عدم الاعتراف بالالتزامات التي عقدتها فرنسا وتطبق على الجزائر منذ سنة 1954، أخطرها حلف الشمال الأطلسي، والسوق الأوروبية المشتركة، والاتفاقيات العديدة التي عقدتها فرنسا في استغلال ثروات الصحراء الجزائرية (بوعزيز يحيى، 2004: 123-144)، معتبرة كل اتفاقية تبرم وكل رخصة تمنح من طرف فرنسا في الجزائر باطلة (EL MOUDJAHID، 1984:2).

2/ عقد بعض الاتفاقيات الثنائية مع بعض الدول التي اعترفت بالدولة الجزائرية، والتي ستكون لها فائدة مزدوجة، لأنها ستزيد في تأكيد السيادة الجزائرية في الميدان الدولي بصفة عامة، وستؤدي إلى تسجيل الاتفاقيات في الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة من طرف شريك الجزائر، وهكذا تظهر الجزائر في سجلات الأمم المتحدة كدولة ذات سيادة.

3/ انضمام الجزائر إلى بعض الاتفاقيات الدولية، وشجب التزامات فرنسا باسم الجزائر (قنان جمال، 1996: 13-14).

(3) البعد الإيديولوجي:

- اختيار يوم الجمعة 19/09/1958 وعلى الساعة الواحدة زوالا بتوقيت الجزائر لإعلان ميلاد حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية على أمواج الأثير وبالضبط من ثلاث عواصم عربية إسلامية: الرباط، تونس، والقاهرة ليس صدفة أبدا، بل يحمل أكثر من بعد إيديولوجي لتأكيد الانتماء العربي الإسلامي للدولة الجزائرية المستقلة .

- يعكس تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بحق فكرة الجبهة في الاتحاد والتحرر، فكل التشكيلات السياسية القديمة في الحركة الوطنية الجزائرية ممثلة بداخلها: بيانين (فرحات عباس، أحمد فرنسيس)، علماء إصلاحيين (المدني أحمد توفيق)، مركزيين

(بن يوسف بنخدة، محمد يزيد)، وأنصار حزب الشعب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية (الباءات الثلاثة: بلقاسم كريم، بن طوبال الأخضر، بوصوف عبد الحفيظ)

(لونيسى إبراهيم، 2007: 91-92).

- تعيين "فرحات عباس" رئيسا لهذه الحكومة على حساب "كريم بلقاسم"، و"محمد الأمين دباغين" وغيرهما من زعماء الثورة وقادتها، يحمل أكثر من دليل على ظاهرة الانفتاح الإيديولوجي للثورة الجزائرية، حيث منحت الرئاسة لرجل سياسي ماهر ومحك، منفتح، بل شديد الحماس للحضارة الغربية، اشتهر بمبادئه الليبرالية، ومطالبه الاندماجية المعتدلة، والتحاقه متأخرا بالثورة حتى أبريل 1956، وشاركه في الحكومة رجال من مختلف الاتجاهات الإيديولوجية الوطنية الإصلاحية والثورية، وهي ظاهرة إيديولوجية صحية ظلت مستمرة في حكومات الثورة حتى نجاحها (بن خدة بن يوسف، 2004: 133)، أضفت على الثورة طابع الاعتدال، وأكدت نيتها الصادقة في السلم والتفاوض، مع حرص الثورة الدائم على إسناد الشؤون الثقافية لرجال ذوي قناعات بالانتماء العربي الإسلامي للجزائر (سعد الله أبو القاسم، 2007: 91-93)، من خلال وزارة الشؤون الثقافية التي أسندت رئاستها إلى متخرجين من جامع الزيتونة، عميقي الإيمان بالثقافة العربية الإسلامية)، : Harbi Mohamed, Meynier Gilbert, 2004 389-395 (رغم أن تشكيلة الحكومة المؤقتة الثالثة سنة 1961 كانت أكثر الحكومات تجانسا، بعد خلوها من وزراء التشكيلتين السابقتين في الحركة الوطنية الجزائرية: الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين (الشيخ سليمان، 2003: 506).

ومن جهة أخرى أكدت الحكومة في أول تصريح رسمي توجهها
الإيديولوجي مركزة على:

« إقامة جمهورية ديمقراطية واجتماعية ذات سيادة في إطار المبادئ
الإسلامية... تتقاسم مع شعوب المغرب العربي التراث الرائع للحضارة
العربية الإسلامية... وتتنمي إلى الوطن العربي الواحد... » (المجاهد،
1984: 139).

كما أصرت الحكومة المؤقتة على مبدأ تعاون وحوار الحضارات
وتفاهمها بدل تصادمها، لتكون الجزائر المستقلة همزة وصل بين ضفتي
البحر المتوسط، وبين الثقافتين والحضارتين للعالم الغربي والعالم العربي
الإسلامي (المجاهد، 1984: 139)، وأكدت الحكومات المؤقتة
للجمهورية الجزائرية سواء في أول تصريح لها في 19/09/1958 أو في
مختلف بياناتها اللاحقة (دحلب سعد، دون تاريخ، ملاحق: 250-
276) على الروابط الحضارية بين الجزائر والشعوب العربية والإسلامية
من حيث البناء الإيديولوجي، والذين حرصوا على إيجاد حلول توفيقية
للمعادلة الصعبة للمسألة الثقافية الموروثة عن السياسة الاستعمارية
التعليمية بين المثقفين الجزائريين المعربين وبين المثقفين الجزائريين
المستعربين، حيث حلل " عبد الحميد مهري" هذه الوضعية وحسم فيها
خلال مخاطبته للطلبة الجزائريين وأمام ممثلي أكثر من ثلاثين وفداً أجنبياً
من مختلف القارات ومن مختلف الاتجاهات (المجاهد، 1984: 5)

بمناسبة المؤتمر الرابع للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بتونس في
26/07/1960 قائلا:

« ... المثقفون العربون متصلون بالأمة والتراث مفصولون عن العصر، والمثقفون المستغربون متصلون بالعصر مفصولون عن الأمة وتراثها، فيجب على الطرفين استكمال الضعف لديه... فلا ن فكر في بناء الجزائر على أسس عنصرية أو دينية متعصبة... بل نبني جمهورية متصلة بماضينا وحاضرنا، ومتصلة بقوميتنا وثقافتنا العربية الإسلامية... (سعد الله أبو القاسم، 2007: 95).

4) البعد الدبلوماسي:

التزمت دبلوماسية الثورة الجزائرية منذ اندلاعها مجموعة من الثوابت والمبادئ الثورية، اتفق مجموعة من الدارسين على تحديدها في عشرة أسس وهي: (حمدي أحمد، 2000: 59)

- تأكيد الوجود التاريخي للدولة والأمة الجزائرية قبل الغزو الفرنسي.
- كشف الطابع الاستعماري الاستيطاني والاستغلالي الفرنسي للجزائر.
- وطنية الثورة الجزائرية وشعبيتها وحقها في استرجاع حقوقها المغتصبة.
- اعتماد الثورة على حلفائها الطبيعيين، فمن واجب الدول العربية والإسلامية

-الوقوف إلى جانب الثورة الجزائرية، واعتبار المغرب العربي بعدا استراتيجيا، والتأكيد على وحدته، مع انفتاح الثورة الجزائرية على كل الدول الشقيقة والصديقة.

-الامتثال لمبادئ وقواعد القانون الدولي في إطار ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

-تبدأ السياسة الخارجية للثورة الجزائرية من المغرب فالوطن العربي، إلى إفريقيا

فدول حركة عدم الانحياز.

-التزام الثورة الجزائرية بالدفاع عن قضايا التحرر، في إطار احترام السيادة الداخلية للدول.

-ارتكاز السياسة الخارجية للثورة الجزائرية على مبادئ سياسة مجموعة دول باندونغ اعتمادا لحياذ الإيجابي فيما يتعلق بالعلاقات مع المعسكرين الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي، والغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل الضغط السياسي والدبلوماسي والاقتصادي المباشر على فرنسا، خاصة تلك المرتبطة معها بمصالح اقتصادية حيوية، والاعتماد على نفس المجموعة في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة لتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمالها ومناقشتها في دوراتها المقبلة بشكل منتظم في إطار التمسك بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

لا يمكن وقف الكفاح المسلح وإجراء مفاوضات إلا إذا اعترفت فرنسا رسمياً بحق الجزائر في تقرير مصيرها، وجبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والمفاوض الوحيد.

الاستفادة من مساهمة المنظمات الجماهيرية المرتبطة بجبهة التحرير الوطني في تجسيد تدويل القضية الجزائرية على الساحة الدولية، خاصة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، والاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، والاتحاد العام للتجار الجزائريين، واللال الأحمر الجزائري بحكم اتصالاتهم الخارجية مع الاتحادات الدولية في مختلف المؤتمرات والتجمعات الدولية (Chikhe Slimane, 1995: 30-31).

ولم تتخل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية - التي اتخذت أساساً طابعاً دبلوماسياً- عن هذه المبادئ إلا عن فكرة اعتراف فرنسا بالاستقلال كشرط مسبق للمفاوضات، والذي اعتبرته غير دبلوماسي ويعني شرط الاستسلام من فرنسا قبل التفاوض، واستبدلته بتعبير التفاوض على "أساس الاستقلال"، وعبرت عن حسن نواياها بالأمر بوقف العنف الثوري في الجبهة الثانية بفرنسا، وإطلاق سراح أربعة من الرهائن الفرنسيين (بلحاج صالح، 2010: 114-115)، واهتمت أكثر بمتابعة وتسيير القضية الجزائرية في الخارج، وضمان السير الحسن لتدويلها من خلال الهيئات والمحافل الدولية وخاصة هيئة الأمم المتحدة، حيث أعطت دفعا قويا للبعد الدبلوماسي للثورة الجزائرية، تمثل على

مستوى هيئة الأمم المتحدة بتأكيد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على أهدافها الجديدة:

«...أن تكون المناقشة واللائحة الصادرة عن الجمعية العامة واضحتين لا أثر فيهما للغموض الذي عانته القضية الجزائرية في الدورات السابقة، بحيث لا يبقى أي التباس في اعتراف العالم بوجود حرب قائمة بين الجزائر وفرنسا، والعمل على الاعتراف بالحكومة المؤقتة - اعترافا ضمنيا- في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، والاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، ووجوب التفاوض بين الطرفين لوضع حد لهذه الحرب...» (المجاهد، 1984: 3).

ورغم أن لائحة الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بين (16/09/1958-13/12/1958 م) الخاصة بالقضية الجزائرية لم تصدر لأنها لم تحصل على النصاب القانوني المحدد بثلاثي الأصوات، فإنه لم يكن ينقصه سوى صوت واحد (35 صوت لصالحه مقابل 18 ضده، وامتناع 18 صوت) (MaamriKhalefa, 1964: 201-203)، مع ظهور عدة إيجابيات أولها أن مضمون مشروع اللائحة كان فعلا واضحا ويتطابق مع أهداف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، حيث جاء فيه:

« إن الجمعية العامة بعد أن ناقشت مسألة الجزائر، وبالإشارة إلى قرارها في 15/02/1957، الذي عبرت فيه الجمعية العامة عن أملها في الوصول إلى حل سلمي ديمقراطي عادل... وبالإشارة إلى قرارها يوم

10/12/1957، الذي أعربت فيه الجمعية عن ضرورة بدأ المحادثات، واستخدام الوسائل المناسبة الأخرى في سبيل الوصول إلى حل طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، واعترافا بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، تبدي عميق اهتماماتها باستمرار الحرب في الجزائر، وتعتبر أن الحالة الراهنة في الجزائر تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين...» (الشقيري أحمد، 1961: 153-177).

واكتسبت الثورة الجزائرية خلالها أنصارا جديدا، حيث صوتت تركيا لأول مرة مع القضية الجزائرية، وانخفاض عدد المؤيدين للموقف الفرنسي بالثلث بين (1955-1958)، والأهم لأول مرة تمتنع دول حليفة لفرنسا مثل الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت (سعيد أحمد، 2008: 130)، والذي اعتبره الرأي العام الفرنسي فوزا (Courriere Yves, 1970: 39 واضحا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية)

وهللت به الحكومة المؤقتة لأنها رأت فيه اعترافا ضمنيا بها في الجمعية العامة للأمم المتحدة (عباس محمد، 2007: 612)، مما أكد التطور الملموس للرأي العام حول عدالة القضية الجزائرية، وبداية المساعي الحميدة الإنجليزية والأمريكية في تدويل القضية الجزائرية من خلال محاولة حل النزاع الفرنسي التونسي بعد قصف ساقية سيدي يوسف (الشيخ سليمان، 2003: 505)، رغم أنه لم تظهر آثاره خلال مناقشات الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في

30/11/1959م، التي لم تصدر أي لائحة تحت ضغط ومناورات دول الائتلاف الأطلنطي بعد غياب الوفد الفرنسي (المجاهد، 1984: 3)، ليتأكد الانتصار الدبلوماسي للجزائر المكافحة، باعتراف المجتمع الدولي بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بحرية وفي الاستقلال وسلامة وحدة ترابه

خلال الدورة الخامسة عشر في ديسمبر 1960، والسادسة عشر في فيفري 1962.) Tricot Bernard (144-146 : 1972 ,

وهكذا تحقق الهدف الدبلوماسي، وتأكدت الصفة التمثيلية للحكومة المؤقتة، وأخرجت الدبلوماسية الفرنسية أمام الرأي العام العالمي، ورغم ما يشير له القانوني والدبلوماسي الجزائري: «بجاوي محمد» (بجاوي محمد، 2005: 162-163) من نقائص دبلوماسية سواء في اختيار مناضلين ساقطهم فقط ظروف الثورة للعمل الدبلوماسي، أو في مجال إنشاء الأجهزة كإمتناعها عن فكرة إنشاء سفارات ورتبة سفير، فإنها عرفت نموا سريعا وحقت نجاحا ساطعا مما جعلها يقينا من أكثر الدبلوماسيات العربية والإفريقية تطورا، وشكلت جوهر قوة الثورة عالميا، وأنجزت مهمة المفاوضات الشاقة مع الحكومة الفرنسية بكثير من الرشد والأصالة والشجاعة والتوفيق بين الصرامة والواقعية، وبين التفاوض والثورة، وحقت للجزائر نصرا مبينا قوامه وضع حد لمائة وإثنين وثلاثين سنة من سجن وقهر واستغلال استعمار استيطاني عنصري، وتحقيق الاستقلال تتمتع فيه الدولة الجزائرية بكامل سيادتها في

الدفاع والدبلوماسية، واختيار توجهها الخاص على الصعيد الداخلي والخارجي، والاعتراف بالوحدة الترابية للجزائر في حدودها التاريخية الشاسعة والكاملة، والاعتراف بوحدة الشعب الجزائري وشخصيته التاريخية ذات البعد الأمازيغي العربي الإسلامي (بن خدة بن يوسف، (دون تاريخ): 39-42)، والأهم أنها أصبحت تمثل مرجعية تاريخية للدبلوماسية الناجحة للجزائر المستقلة، وأ نموذجاً يقتدى به من طرف حركات التحرر الثورية في فلسطين والصحراء الغربية.

خاتمة:

يمكن الحسم أن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19/09/1958 يمثل انتصاراً كبيراً، وفاتحة عهد جديد في تاريخ الأمة الجزائرية، جاء تتويجاً لانتصارات سابقة ورمزا لتحديات كبرى، ونؤكد مع "سعد دحلب" أن المهمة فعلاً منجزة بنجاح تام، رغم نهايتها الأليمة في ظل الصراع حول السلطة مع العسكريين في مرحلة الانتقال من الثورة إلى الدولة المستقلة.

عرض البيبليوغرافيا:

- 1- بجاوي (محمد)، (2005)، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، ترجمة علياخش، الجزائر، ط:2، دار الرائد للكتاب
- 2- بوعزيز (يحيى)، (2004)، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج: 3، من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية (1954-1962)، القسم الثاني، الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع.
- 3- بوضربة (عمر)، (2010-2011)، تطور النشاط الخارجي للثورة الجزائرية (1954-1960)، أطروحة دكتوراه، جامعة سيدي بلعباس
- 4- بلبروات (بن عتو)، (2005)، « تواصل الوحدة الترابية في الثورة الجزائرية»، في: محمد مجاود وآخرون، الأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية، الجزائر، دار الغرب للنشر والتوزيع، ص. ص: 219-228
- 5- بلحاج (صالح)، (2010)، تاريخ الثورة الجزائرية، الجزائر، دار الكتاب الحديث.
- 6- بن خدة (بن يوسف)، (2004)، شهادات ومواقف، الجزائر، دار النعمان.

7- (دون تاريخ)، نهاية حرب التحرير في الجزائر- اتفاقيات إيفيان، ترجمة حسن زغدار ومحل العين جبائلي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

8- دحلب (سعد)، (دون تاريخ)، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، الجزائر، منشورات دحلب.

9- زوزو (عبد الحميد)، (2009)، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)، الجزائر، دار هومة.

10- حمدي (أحمد)، (2000)، دور الدبلوماسية من خلال منظور صحافة الثورة، في الدبلوماسية الجزائرية (1830-1962)، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول تطور الدبلوماسية، الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

11- حربي (محمد)، (2004)، حياة تحد وصمود - مذكرات سياسية (1945-1962)، الجزائر، دار القصة للنشر.

12- كافي (علي)، (1999)، مذكرات الرئيس علي كافي- من المناضل السياسي إلى القائد العسكري - 1946-1962، الجزائر، دار القصة للنشر.

13- لونيسي (إبراهيم)، (2007)، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية (1954-1962)، الجزائر، دار هومة،

14- المجاهد(1958)، « المجتمع الريفي والطاقة الثورية »، الجزء الرابع، العدد: 109، في 27/11/1961، مصدر سابق، ص. ص: 12-11

15- المجاهد، (1958)، « هذه هي الأسس التي تركز عليها سياسة الحكومة»، الجزء الأول، العدد: 30، في 10/10/1958، الجزائر، طبعة: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وزارة الإعلام، ص. ص: 6-7

16- المجاهد(1958)، « وضعية الجزائر الدولية ونواحيها القانونية»، الجزء الثاني، العدد: 38 في 17/03/1959، مصدر سابق، ص: 3

17- المجاهد (1958)، شيء جديد في الأمم المتحدة، الجزء الثاني، العدد: 34، في 24/12/1958، المصدر السابق، ص: 3

18- المدني (أحمد توفيق)، (1982)، حياة كفاح، ج: 3، في ركاب الثورة، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب.

19- سعد الله (أبو القاسم)، (2007)، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء العاشر (1954-1962)، الجزائر، دار البصائر.

20- سعيود (أحمد)، (2008)، العمل الدبلوماسي لجهة التحرير الوطني(1954-1962)، الجزائر، دار الشروق للطباعة والنشر.

21- عباس (محمد)، (2007)، نصر بلا ثمن - الثورة الجزائرية- 1954-1962، الجزائر، دار القصبة للنشر،

22-عباس (فرحات)، (2010)، تشريح حرب، الجزائر، ترجمة أحمد منور، المسك.

23- واطف (عبد الرحمان)،(1985)، الصحافة العربية في الجزائر- دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب.

24- العقون (عبد الرحمان)، (2000)، مذكراتي، الجزائر، منشورات دحلب.

25-فورجي (ميشيل)، (2008)، الحرب الباردة وحرب الجزائر (1954-1962)،الجزائر، دار القصة.

26-فركوس(صالح)، (2006)« البعد الروحي للثورة الجزائرية»، في الملتقى الدولي الأول حول: ثورة التحرير الجزائرية والاستعمار الفرنسي- المنطلقات، الحقائق والأبعاد- بجامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، في 11-12 ديسمبر 2006، الجزائر، مطبعة دار الهدى، ص. 143-150.

27- شويتام (أرزقي)،(2009)، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (926-1246 هج / 1519- 1830)، الجزائر، دار الكتاب العربي.

28-فنان (جمال)،(1996)، تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية- النقلة النوعية لدبلوماسية جبهة التحرير الوطني، في مجلة

الذاكرة، الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، العدد: الرابع،
ص. ص: 13-14

29- الشيخ (سليمان)، (2003)، الجزائر تحمل السلاح أو زمن
اليقين، ترجمة الجمالي محمدحافظ، الجزائر، دار القصة.

30- الشقيري (أحمد)، (1961)، قضايا عربية، بيروت، منشورات
المكتبة العربية.

31- شريط (الأمين)، (1998)، التعددية الحزبية في تجربة الحركة
الوطنية(1919-1962)، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

1- Chikhe(Slimane), (1995), La révolution Algérienne sur la scène
internationale ,Ou naissance d'une diplomatie de combat, In Majalat ED
DirassatTarikhia, Université d'Alger, Institut d'Histoire, N° : 9, pp : 30-31

2- Courriere(Yves), (1970), La guerre d'Algérie, L'heure des colonels , Paris,
Fayard.

3- Courriere (Yves) ,(1971), La guerre d'Algérie, Les feux du désespoir, Paris,
Fayard.

4- EL MOUDJAHID, (1962), T :2 : La renaissance de l'état Algérien et les
développementsde la guerre de la libération,

5- Harbi(Mohamed), (1980), Les Archives de la révolution Algérienne, Paris
Ed : Jeune Afrique.

6-Harbi (Mohamed), Meynier(Gilbert), (2004), Le FLN Documents et
Histoire, Paris, Fayard.

7- Hamdani (Amar), (1973), KrimBelkacem, le lion des djebels, Paris, Balland.8- Haroun (Ali),(2000) , L'été de la discorde- Algérie 1962, Alger, Casbah.

9- Kaddache(Mahfoud), (2003), Et l'Algérie se libéra, Alger, E.D.I.F.

10- Maamri(Khalefa), (1964), Les Nation Unies face à la question Algérienne(1954-1962), Alger, S.N.E.D.

11- Meynier(Gilbert), (2002), Histoire intérieure du F.L.N.(1954-1962), Paris, Fayard.

12- Paillat(Claude), (1961), Dossier Secret de l'Algérie 13 Mai 1958/ 28 Avril 1961, Paris, Ed : Le Livre Contemporain

13- Tricot (Bernard),(1972), Les sentiers de la paix, Algérie(1958-1962), Paris, Plon.

